

■ الكباريتي: افريقيا سوق المستقبل للدول العربية وتهتك فرصا هائلة للاستثمار



وأشار الكباريتي إلى أنّ "الأردن حريص على تقوية وتعزيز علاقاته الاقتصادية مع دول القارة الافريقية والترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة في المملكة وفتح أسواق جديدة للمنتجات والبضائع المحلية"، مؤكداً أنّ "الغرفة استجابت لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بضرورة التوجه نحو افريقيا وفتح فرص التعاون معها في المجالات التجارية والاستثمارية التي تبذلها الحكومة بهذا الخصوص من خلال البدء بفتح السفارات في بعض العواصم الافريقية".

وأوضح الكباريتي أنّ "افريقيا هي سوق المستقبل بالنسبة إلى الدول العربية وتمتلك فرصا هائلة للاستثمار، كما يمتلك العالم العربية فرصا لا متناهية من الإمكانيات الواعدة، مما يؤهل لخلق تعاون اقتصادي لا يستهان به"، مشدداً على "وجود إمكانيات كبيرة لزيادة مبادلات الجانبين التجارية المتواضعة حالياً إلى نحو 20 مليار دولار"، معتبراً أنّ "العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الافريقية تمثل أولوية استراتيجية عربيا وافريقيا، من خلال توسيع نطاق التعاون الاستثماري والتجاري والمالي بين العالم العربي وافريقيا وتعريف الجانبين بالمشاريع الاستثمارية المطروحة بقطاعات حيوية عديدة، ووضع خارطة طريق لإرساء شراكة استراتيجية".

وأعرب الكباريتي عن أمله بأن يكون المنتدى منصة رئيسية للتعاون بين مجتمع الأعمال العربي ونظرائه في الدول الافريقية من خلال تعزيز العلاقات على مستوى القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية والتنمية الكبرى لتعزيز التبادل التجاري وتعظيم الاستثمارات المشتركة.

تستضيف عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 27 و 28 أيلول (سبتمبر) المقبل فعاليات المنتدى الاقتصادي العربي - الافريقي الذي تنظمه غرفة تجارة الأردن بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية ومجموعة الاقتصاد والاعمال اللبنانية بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية العربية - الافريقية.

ويشارك في المنتدى الذي يعقد تحت عنوان "خارطة الطريق والتمويل المتاح لاستثمارات ناجحة" أكثر من 500 مشارك يمثلون 53 دولة عربية وافريقية وأجنبية إضافة إلى الأردن. ويبحث المشاركون الفرض الجديدة لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول العربية والافريقية في ضوء قرارات القمة العربية الافريقية التي عقدت العام الماضي في غينيا الاستوائية. ويحظى المنتدى بمشاركة واسعة من وزراء ومسؤولين رسميين معنيين بالاقتصاد والاستثمار في الدول العربية وافريقيا، وقيادات وإدارات غرفة التجارة والصناعة والزراعة، والغرف التجارية العربية - الأجنبية المشتركة والغرف الافريقية.

ويشارك في المنتدى شركات النقل واللوجستيات والمصدرون والمستوردون من مختلف القطاعات الإنتاجية والبنوك والمؤسسات المالية وشركات التمويل العربية والافريقية والمنظمات الاقتصادية والمالية العربية والافريقية وهيئات تشجيع الاستثمار وخبراء في الاقتصاد.

وفي هذا الإطار، أشار رئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل رجا الكباريتي، إلى أنّ "تنظيم المنتدى بمثابة فرصة للترويج للفرص الاستثمارية، وإطلاع المشاركين على بيئة الأعمال والحوافز المتوفرة"، مؤكداً أنّ "رسالتنا ستكون أنّ الأردن موطن آمن ومستقر للأعمال والاستثمار وبوابة لدخول أسواق المنطقة"، لافتاً إلى أنّ "غرفة تجارة الأردن واتحاد الغرف العربية أخذاً زمام المبادرة للترويج للأردن من خلال تنظيم المنتديات والمؤتمرات الاقتصادية التي تعقد داخل وخارج المملكة ونظرائهم من الدول العربية والأجنبية لإقامة شراكات تجارية واستثمارية تعكس على الاقتصاد الوطني".

■ ارتفاع عائدات السياحة في المغرب



استعاد قطاع السياحة في المغرب انتعاشه، وسجل إيرادات بلغت 47 بليون درهم (5 بلايين دولار) خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، أي بزيادة 4.9 في المئة مقارنة مع العام الماضي. ووفقاً لإحصاءات رسمية أصدرتها وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية، تجاوز عدد زوار المغرب الأجانب وغير المقيمين 6.5 مليون شخص، بارتفاع 13.5 في المئة للسياح الأجانب و3 في المئة للمغاربة غير المقيمين. واحتل المغرب المرتبة الأولى في عدد السياح إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويتوقع أن يصل عددهم إلى 11 مليون شخص مع نهاية السنة. في حين ازداد عدد السياح من ألمانيا نحو 11 في المئة وهولندا 7 في المئة، وإسبانيا 6 في المئة وإيطاليا 5 في المئة.

■ المجلس الدستوري اللبناني يبطل قانون الضرائب



قرر المجلس الدستوري في لبنان إبطال قانون الضرائب الذي أقره مجلس النواب من أجل تمويل زيادات أجور القطاع العام. وعزا المجلس في بيان صادر عنه قرار إبطال قانوني زيادة أجور القطاع العام والضرائب اللذين وقعهما الرئيس اللبناني ميشال عون الشهر الماضي، إلى عدّة أسباب من بينها أنه تم إقرار القانون في غياب الموازنة وخارجها، وقرر بالإجماع رد القانون إلى مجلس النواب. ووفقاً للمجلس الدستوري كان ينبغي أن يأتي القانون في إطار الموازنة العامة السنوية وفقاً للقواعد التي نص عليها الدستور. وفي هذا المجال أشار وزير المال اللبناني علي حسن خليل، إلى أنّ "زيادة الأجور ستكلّف ما يقدر بواقع 917 مليون دولار، بينما ستدر الزيادات الضريبية إيرادات قدرها 1.1 بليون دولار".

■ ارتفاع التضخم في السودان إلى 34.6 في المئة

لذروته في الشهر الذي شهد رفع الدعم وهو نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي عند مستوى 8.54 في المائة.



سجل معدل التضخم السنوي في السودان خلال شهر أغسطس (آب) الماضي 34.6 في المائة، محافظاً على مستوياته المرتفعة التي بلغها خلال الشهر الأسبق عند 34.2 في المائة. وشهدت معدلات التضخم في السودان ارتفاعاً كبيراً منذ نهاية العام الماضي مع قيام الحكومة بتقليص دعم الوقود والكهرباء وانخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار. كما تزداد وتيرة التضخم في البلاد مع زيادة أسعار السلع الغذائية وعمليات التهريب الواسعة للسلع عبر الحدود، بجانب اعتماد البلاد القوي على الاستيراد. وتعكس المقارنة الشهرية للرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمية خلال أغسطس هدوءاً نسبياً في التطور الشهري للتضخم، حيث بلغت النسبة 2.19 في المئة، بينما وصل التضخم الشهري

■ الحكومة العراقية تقر حزمة ضرائب لتمويل موازنة 2018



كشفت الحكومة العراقية عن نيتها فرض ضرائب اضافية على عدد من المنتجات في موازنة العام 2018، للحصول على تريليون دينار، مبيّنة أن كل خمسة موظفين يحالون على التقاعد سيحل مكانهم موظف واحد مما يوفر 600 مليار دينار. وتتوي الحكومة العراقية إعداد تدابير استثنائية من أجل تخفيض العجز الأولي غير النفطي على أساس الاستحقاق بمبلغ قدره 2.3 تريليون دينار عراقي في موازنة العام 2018 المقبل، وذلك بالمقارنة مع مشروع الموازنة التكميلية لعام 2017. ويتضمّن برنامج الموازنة أيضاً وضع حد أقصى لمكافآت البدلات ومخصصات العمل الاضافي لا يتجاوز 350 ألف دينار لجميع موظفي الخدمة المدنية مما يحقق وفرة تبلغ 500 مليار دينار.

■ الإمارات تهلك نصف الثروات السيادية العربية



استحوذت 3 دول خليجية على النصيب الأكبر من الثروات السيادية العربية، حيث تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة بثروات سيادية قيمتها 1.298 تريليون دولار، والتي شكلت نحو 44.1% من الثروات السيادية العربية.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، حيث استحوذت بنهاية تموز على 23.7%، أي ما قيمته 697 مليار دولار (2.61 تريليون ريال) من إجمالي الثروات السيادية للدول العربية. تلتها الكويت بثروة سيادية قيمتها 524 مليار دولار (صندوق واحد)، تمثل 17.8% من الثروات السيادية العربية.

وتبلغ القيمة الإجمالية للثروات السيادية العربية نحو 2.94 تريليون دولار، موزعة على 16 صندوقاً سيادياً، وتشكل حصة العرب من الثروات السيادية العالمية نحو 39.7%، حيث تبلغ القيمة الإجمالية للثروات السيادية العالمية نحو 7.4 تريليون دولار.

■ ارتفاع التضخم السنوي في الكويت 1.17 في المئة

0.17% مقارنة مع تموز الماضي وجاء ارتفاع مجموعة النقل نتيجة لارتفاع أسعار الوقود في النصف الثاني من العام 2016. وتراجعت خدمات السكن الذي يمثل 33% من مكونات مؤشر التضخم في آب بنسبة 2.26% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام 2016 فيما استقرت على أساس شهري، فيما سجلت أسعار مجموعة المفروشات المنزلية ارتفاعاً سنوياً بنسبة 3.51 في المئة.

كشفت إحصائيات الإدارة المركزية للإحصاء عن ارتفاع التضخم في الكويت خلال شهر آب الماضي بنحو 1.17% بالمقارنة مع شهر آب 2016. في حين أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء استقرار الرقم القياسي العام خلال آب الماضي على أساس شهري. وساهم في ارتفاع مستويات التضخم سنوياً خلال آب الماضي ارتفاع مجموعة النقل 15.38% على أساس سنوي، فيما انخفضت بنسبة

